وزارة التخطيط والتعاون الدولي
قطاع الدراسات والتوقعات الإقتصادية

العدد (30) ديسمبر ، 2017

المستجدات الإقتصادية والإجتماعية 2017 في اليمن

الاقتصاد اليمني ... إلى أين؟

المقدمة

ودع اليمنيون عام 2017 حاملين معهم ذكريات حزينة للأزمات والمآسي التي طالت اليمن أرضاً وإنساناً. لكننا نستقبل عام 2018 وفي قلوبنا وميض من الأمل بأن يعم السلام وتعود الابتسامة إلى وجه كل يمني.

إن عام 2017 كان فعلاً هو الأكثر صعوبة على الإطلاق بين الأعوام التي سبقته. لقد سجل الاقتصاد اليمني اطول انقطاع في مرتبات موظفي الدولة، وأكبر انكماش تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي، وأعلى زيادة في سعر صرف الدولار، مع نفاد الاحتياطيات الخارجية وسط أزمة سيولة خانقة في القطاع المصرفي.

وبالتوازي، حقق اليمن رقماً قياسياً على خارطة الأزمات الدولية، مواجهاً في آن واحد واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، وأكبر أزمة أمن غذائي من صنع الإنسان في العالم، وأكبر تفشي لوباء الكوليرا في العالم، وصُنف ضمن أسوء 7 دول على خارطة سوء التغذية في العالم.

وما يؤسف له، أن التكلفة البشرية والمادية والاقتصادية للحرب الدائرة في تزايد كل يوم. وبدون السلام، قد يشهد اليمنيين عام 2018 أوضاعاً أكثر مأساوية. وفي كل الأحوال، تبقى الأولوية القصوى في توسيع المعونة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الطارئة للضعفاء والمتضررين في مختلف المناطق مع مراعاة المرأة والطفل، والتركيز على دعم سبل المعيشة ودفع مرتبات موظفي الدولة والإعانات النقدية للفقراء بصورة منتظمة، وتوفير نفقات تشغيل الخدمات الاجتماعية الأساسية.

حقائق ومؤشرات

436 ريال/دولار
سعر الصرف الموازي في ديسمبر 2017.

50,797 متقاعد
41% من المتقاعدين في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بدون مرتبات منذ مارس 2017. **

22.2 مليون شخص
يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عام 2018*.

3 مليون شخص*
نازحاً داخلياً أو عادوا إلى مناطقهم حتى 1 سبتمبر 2017*.

6 من كل 10
يمنيين يقاسون انعدام الأمن الغذائي في ديسمبر 2017 *.

47.1 %
الإنكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال 2015 - 2017

24.3 مليون شخص
90 % من السكان يفتقرون إلى الكهرباء من الشبكة العامة.***

المصادر:
* منظمات الأمم المتحدة.
** الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، 2017.
*** البنك الدولي، يونيو 2016.

في هذا الإصدار:

أولاً : الوضع الاقتصادي الكلي.

ثانياً : الوضع الاجتماعي والإنساني.

ثالثاً : سيناريوهات النمو الاقتصادي والتضخم 2018.

إصدرات
المستجدات الإقتصادية والإجتماعية في اليمن 2017

مايو 23
أهداف التنمية المستدامة 2030 ... أمل في الأوقات الصعبة

يونيو 24
أثر الأزمة الاقتصادية الثلاثية على الفقر

يوليو 25
تكلفة الحرب والصراع في اليمن
تقديرات مبكرة للتكلفة البشرية والمادية والاقتصادية

أغسطس 26
الكوليرا تحصد أرواح اليمنيين

سبتمبر 27
التعليم العام في اليمن: مستقبل تحت التهديد

أكتوبر 28
أزمة المالية العامة في اليمن

نوفمبر 29
برامج الحماية الاجتماعية في اليمن
الوضع الراهن ... واستجابة المانحين

أولاً: الوضع الاقتصادي الكلي:

1- استمرار وتيرة الانكماش الاقتصادي عام 2017:

قُدر انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 10.9% عام 2017، متأثراً بالأضرار التي خلفتها الحرب الجارية على رأس المال المادي والبشري والنزوح الداخلي والخارجي لملايين اليمنيين، وهجرة الكفاءات، وتزعزع الثقة في مستقبل الاقتصاد[2]. ومن أهم العوامل المستجدة التي عمقت الانكماش الاقتصادي أزمة السيولة الحادة في الجهاز المصرفي والموازنة العامة التي تفاقمت أواخر عام 2016 واستمرت طوال عام 2017 تاركتاً معظم موظفي الدولة والمتقاعدين بدون مرتبات، وسط تعثر برامج الخدمات العامة، وتعطل كثير من الأنشطة الاقتصادية وعلى رأسها الكهرباء والنفط والغاز التي كانت تمثل شريان الحياه للاقتصاد الوطني.

وقُدر الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي 47.1% خلال الفترة 2015-2017[2]. وبالقيمة المطلقة، يتضح من الشكل(2) أن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدرت بحوالي 32.5 مليار دولار خلال نفس الفترة[أ]. وما يؤسف له أن الخسائر الاقتصادية مرشحة للتزايد مالم يتحقق السلام.

الشكل(1): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 2010 - 2017

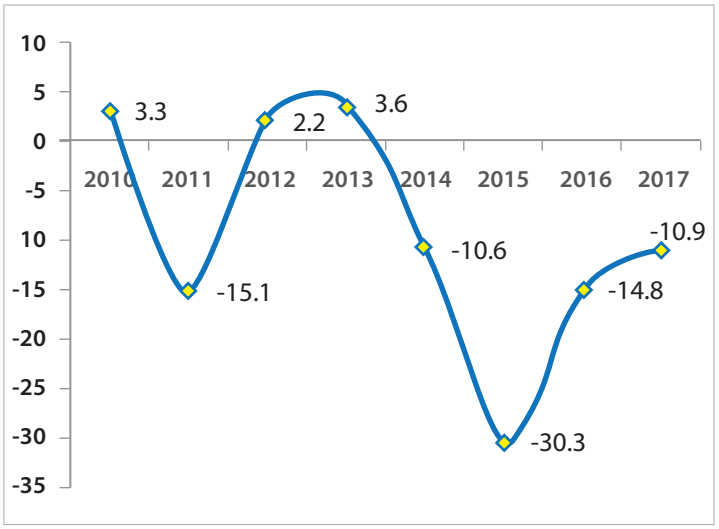

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية 2016. وتوقعات وزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2017.

الشكل(2): الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 (مليار دولار)

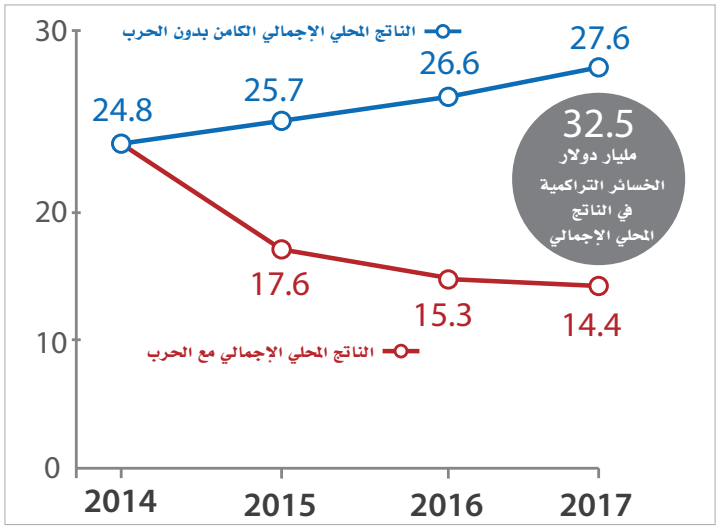

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2017.

وبالنتيجة، انكمش متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 1247 دولار عام 2014 إلى 485 دولار عام 2017، بمعدل تغير تراكمي بلغ - 61.1%. وهذا يعني انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر الوطني المقدر بـ 600 دولار للفرد في العام. وتظهر تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء ارتفاع نسبة الفقر بصورة ملحوظة إلى 78.8% عام 2017 مقارنة بـ 49% عام 2014[1]. ويتضح من الشكل(3) وجود تدني مزمن في نصيب الفرد اليمني من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة بمتوسط دخل الفرد في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي دول مشابهة مثل ليبيا والسودان وتونس.

الشكل(3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار للفرد)

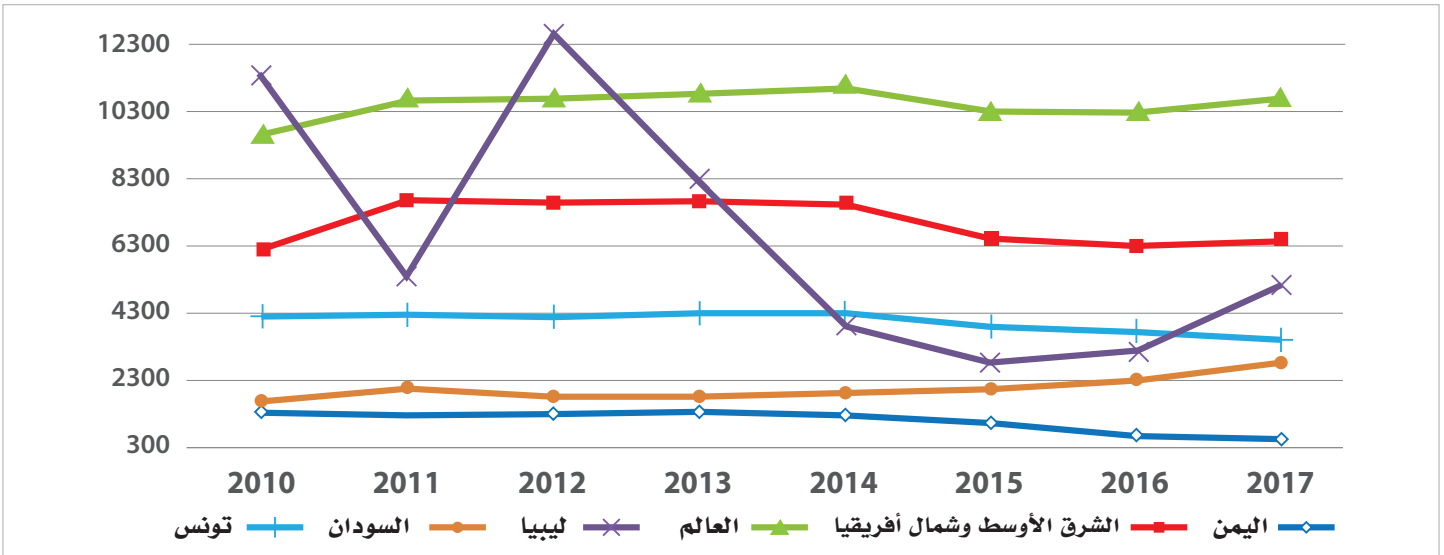

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، 2016. ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، توقعات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017.

قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/external/datamapper/NGDPDPC@WEO/MEQ/MENA/EGY/SDN/YEM/LBY/TUN/WEOWORLD

(أ) تم تحديد عام 2010 كسنة أساس بدلاً عن عام 2000 في احتساب القيمة المطلقة لتكلفة الفرصة الضائعة (الخسائر) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره أكثر قرباً وتعبيراً عن واقعنا اليوم.

2- أزمة المالية العامة ... 2017 الأكثر صعوبة على الإطلاق

تعتبر الموازنة العامة أداة أساسية لمكافحة الفقر، وتعزيز التوازن الاجتماعي، وتحفيز النمو الاقتصادي. وكان القطاع الحكومي والعام يلعب دوراً ريادياً في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في بلادنا حيث كان يساهم بما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي (45.3%)، ويوظف 31% من السكان العاملين حتى عام 2014.

وخلال عامي 2015-2016، تراجعت الإيرادات العامة بحوالي 60.6% عام 2016 مقارنة بعام 2014 متأثرةً بتعطل الإيرادات النفطية التي كانت بمثابة شريان الحياة للموازنة العامة(ب)، وتعليق دعم المانحين للموازنة العامة، وانخفاض الإيرادات الضريبية بفعل الأضرار التي تعرض لها الاقتصاد الوطني. وتحت ضغط انهيار الإيرادات العامة، انكمشت النفقات العامة بحوالي 36% عام 2016 مقارنة بعام 2014[3]. ويظهر الشكل(4) حدوث انخفاض في جميع البنود الرئيسية للنفقات العامة باستثناء مدفوعات الفائدة على الدين العام. لقد تلاشت نفقات دعم الوقود والنفقات الرأسمالية وتقلصت بشدة نفقات تشغيل مرافق الخدمات العامة. وتوقف دفع إعانات الرعاية الاجتماعية لـ 1.5 مليون حالة (أسرة) من الفئات الأشد ضعفاً وفقراً.

الشكل(4): إجمالي النفقات العامة (مليار ريال)

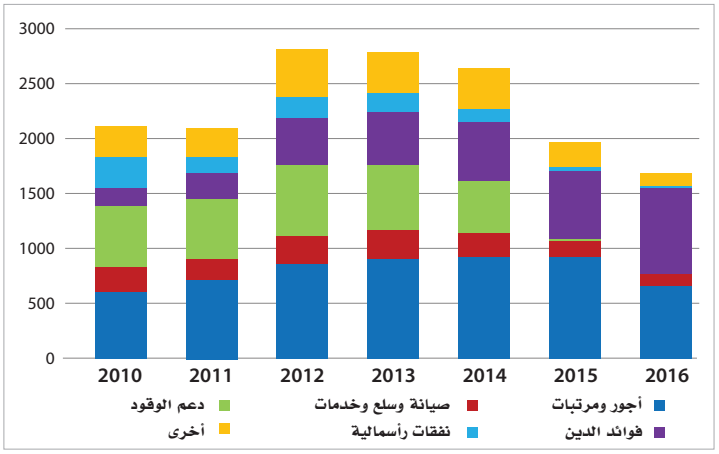

المصدر: وزارة المالية، 2016.

الشكل(5): إجمالي الإيرادات العامة (مليار ريال)

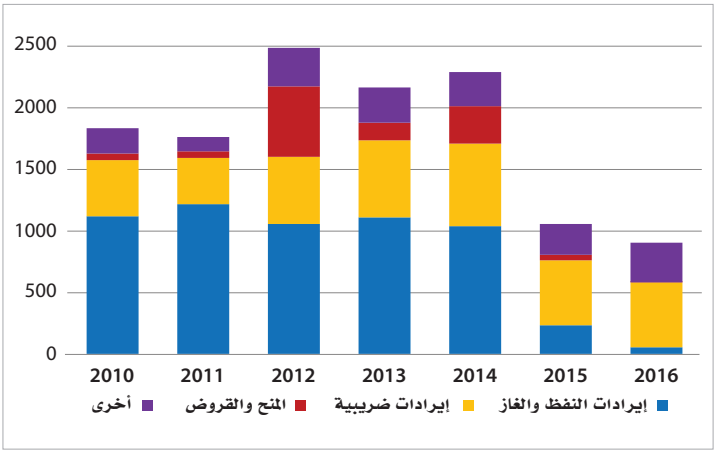

المصدر: وزارة المالية، 2016.

ومنذ نهاية الربع الثالث من عام 2016، دخلت المالية العامة في أزمة سيولة حادة قادت إلى توقف برامج الانفاق العام الاجتماعي والتنموي. وزاد من شدة هذه الأزمة انقسام إدارة المالية العامة. ونظراً لغياب بيانات عام 2017، سيتم تقديم وصف لملامح الوضع المالي فيما يلي:

1-1. الإيرادات العامة: شهدت تراجعاً حاداً وغير مسبوق، واقتصرت بدرجة رئيسة على الإيرادات الضريبية وفائض أرباح المؤسسات العامة. ومع ذلك، حتى الإيرادات الضريبية فقد تأثرت بفعل تعطل ضرائب الدخل على مرتبات موظفي الدولة، وانكماش النشاط الاقتصادي. ولذلك، فإنه يعول على دعم المانحين لتمويل جهود الإغاثة الإنسانية وبرامج التعافي وإعادة الإعمار على المدى الآني والقصير والمتوسط.

1-2. النفقات العامة: انخفضت إلى أدنى مستوياتها عام 2017 ولم تفي بالحد الأدنى من المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك التالي:

- توقف دفع مرتبات 1.25 مليون موظف في مؤسسات الدولة يعيلون ملايين الأطفال والنساء. وقد تفاوتت حدة أزمة المرتبات جغرافياً، وبوجه عام، بقي معظم موظفي الدولة في أكثر المحافظات بدون مرتبات طول عام 2017 (الشكل 6). مما أثر بقوة على استمرارية وجودة الخدمات العامة.
- تعثر برامج الحماية الاجتماعية بسبب انقطاع التحويلات النقدية من صندوق الرعاية الاجتماعية منذ بداية 2015. وتوقف مساهمة الموازنة في تمويل برامج شبكة الأمان الاجتماعي. وكذلك، توقف معاشات المتقاعدين في كثير من المحافظات.
- غياب نفقات التشغيل في مؤسسات الدولة ومرافق الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والكهرباء في أكثر المحافظات اليمنية. مما أثر بحدة على استمرارية الخدمات العامة، وفي حال وجدت فبجودة متدنية للغاية.

وصف وضع النفقات العامة عام 2017

I: النفقات الجارية	
أجور ومرتبات	جزئي وغير منتظم
صيانة وسلع وخدمات	ضئيل للغاية
فوائد الدين:	
محلية	تقيد حسابياً فقط *
خارجية	متوقف **
دعم الوقود	لا يوجد
II: نفقات رأسمالية	متوقف
III: تسديد القروض الخارجية	متوقف **

* تدفع من خلال إعادة إصدار الدين وعبر الأرصدة البنكية وليس نقد.
** باستثناء الالتزامات لصندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية.

الشكل(6): خارطة استلام المرتبات حسب المحافظات

بدون مرتبات														تعز	تسلم مرتبات								
إب	الأمانة	صنعاء	عمران	الحويت	حجة	صعدة	الحديدة	ذمار	البيضاء	ريمة	الجوف		أبين	عدن	مأرب	الضالع	لحج	حضرموت	شبوة	المهرة	سقطرى

ملحوظة: - المحافظات التي لم تستلم المرتبات، هناك استثناءات أنه تم تقديم نصف راتب أو قسائم غذائية للموظفين في بعض الشهور، والمؤسسات العامة الإنتاجية والإيرادية استمرت في دفع المرتبات.
- موظفي القضاء، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يستلمون مرتباتهم في كل المحافظات. مع تأخر مرتبات بعض الشهور. ومحافظتي الجوف وتعز استلمت المرتبات جزئياً.

(ب) منذ أبريل 2015 حتى نهاية 2016، لم يتبقى سوى إيرادات الوقود وغاز الطبخ المكرر في مصافي مأرب، وانتاج محدود للشركات النفطية الوطنية العاملة في حقل المسيلة. فوفقاً لصندوق النقد الدولي، بلغ إنتاج النفط الخام حوالي 6 مليون برميل عام 2016.

- عدم سداد فوائد الدين العام المحلي مما عرض القطاع المصرفي للخطر خاصة وأن الموازنة العامة استخدمت جل (76.3%) قروض القطاع المصرفي الذي بات بانتظار فوائد الدين العام المحلي لاستعادة تعافيه[4]. وكذلك، عدم سداد خدمة الدين العام الخارجي باستثناء الالتزامات لصندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية، مما ترتب عليه تعليق بعض المانحين تمويل مشاريع كانت تحت التنفيذ.
- ومحصلة لما سبق، لم يعد متاحاً استخدام أدوات السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وتحقيق الاستقرار. وباتت أزمة المالية العامة بمثابة أم الأزمات الاقتصادية في البلاد.

وفيما يتعلق بعجز الموازنة العامة، يظهر الجدول (1) ارتفاعه من 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى 14.7% عام 2016. وتم اللجوء إلى تمويل معظم عجز الموازنة عبر الاقتراض المباشر من البنك المركزي اليمني عامي 2015-2016 ولم تتوفر بيانات عام 2017. وبالنتيجة، ارتفعت نسبة الدين العام المحلي من 44.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى 91.3% عام 2016، متجاوزاً الحدود الآمنة[3].

الجدول(1): عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله للفترة 2010 - 2016

البيـــــان / العـــــأم	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عجز الموازنة العامة الصافي (مليار ريال)	271 -	336 -	324 -	598 -	349 -	908 -	786 -
العجز الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	% 4.0 -	% 5.1 -	% 4.7 -	% 8.0 -	% 4.9 -	% 15.8 -	% 14.7 -
مصادر تمويل عجز الموازنة كنسبة من إجمالي تمويل العجز (%)							
أذون خزانة، سندات حكومية، وصكوك اسلامية (%)	39.6	31.0	100.3	102.7	100.9	15.8	9.1
اقتراض من البنك المركزي (%)	60.4	69.0	-0.3	2.7 -	0.9 -	84.2	90.9
إجمالي (%)	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: وزارة المالية، 2016.

3- تصاعد سعر الصرف:

شهد سعر صرف الدولار في السوق الموازي تصاعداً ملحوظاً مرتفعاً من حوالي 215 ريال/دولار في مارس 2015 إلى 436 ريال/دولار في ديسمبر 2017، بمعدل تغير بلغ 103% (الشكل 8)، وكان أكبر معدل تغير (39.6%) في سعر صرف الدولار خلال عام 2017، لأسباب أبرزها نفاد الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي بالتوازي مع محدودية تدفق موارد النقد الأجنبي إلى اليمن. وهذا يقود إلى زيادة أسعار المستهلك للسلع الغذائية وغير الغذائية. فوفقاً لدراسة لصندوق النقد الدولي، يؤدي تدهور قيمة العملة الوطنية بـ 1% إلى ارتفاع معدل التضخم في حدود 0.36% - 2% [11]. مما يُضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية، ويقود إلى انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر خاصة وأن اليمن مستورد صافي للغذاء والدواء والكساء والوقود.

الشكل(7): متوسط سعر الصرف الرسمي والموازي شهرياً (ريال / دولار)

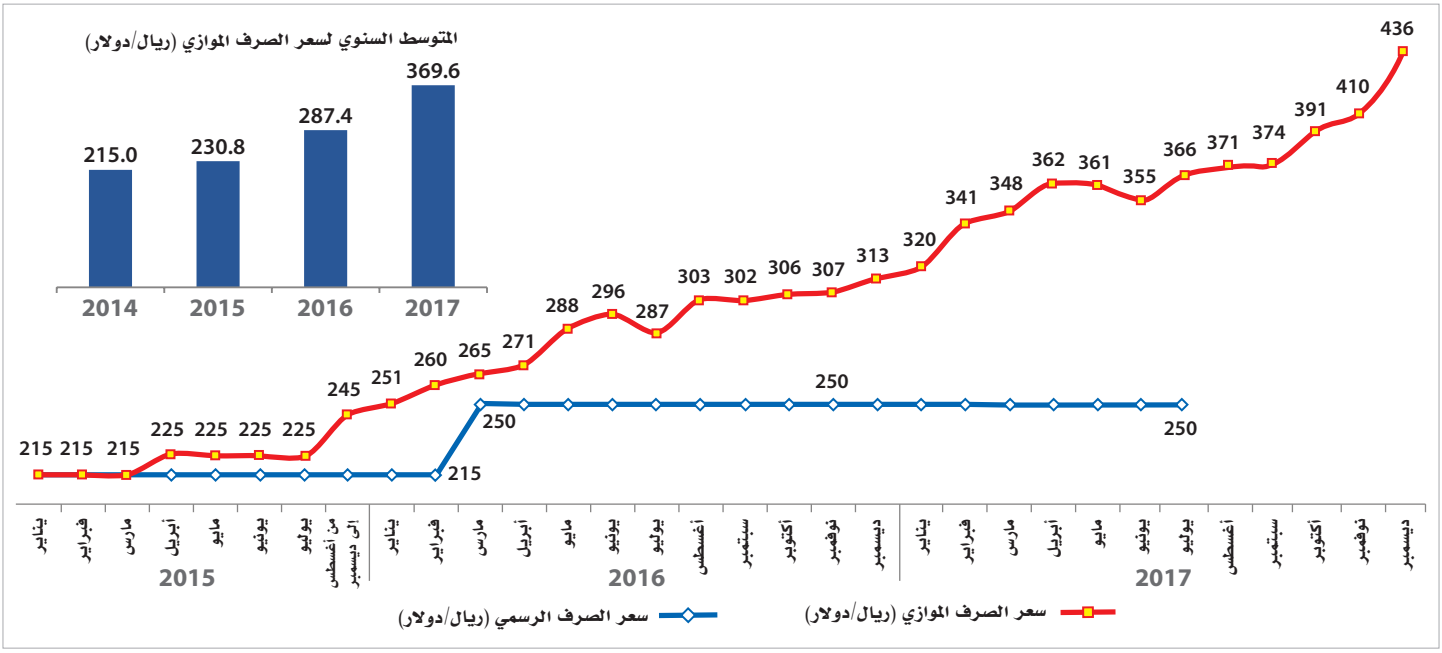

المصدر: البنك المركزي اليمني، متوسط سعر الصرف الشهري للفترة يناير 2016 -ديسمبر2017.

وفي الآونة الأخيرة، تعذر مواصلة العمل بسياسة تمويل استيراد السلع الأساسية (القمح والأرز والسكر والوقود) عند سعر صرف رسمي ثابت. ووصل سعر صرف الدولار في السوق الموازي إلى حوالي 500 ريال/للدولار في الأسبوع الثالث من يناير 2018. مما شكل صدمة قوية لأسعار المستهلك. ورغم أهمية إيداع 2 مليار دولار في تخفيض الهلع لدى المتعاملين في سوق الصرف، فإن استدامة الاثر الإيجابي لهذا الأمر يتطلب حشد مزيد من دعم المانحين واستئناف الصادرات وترشيد الاستيراد.

4- ارتفاع التضخم:

إن معدل تضخم أسعار المستهلك أحد أهم المؤشرات التي تؤثر مباشر على القيمة الحقيقية لدخل الأسر وقدرتها على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والكساء والتعليم والصحة والسكن والنقل. وبالتالي، يؤثر بدرجة قوية على مستويات الفقر وانعدام الامن الغذائي. ويظهر الشكل(8) أن الاتجاه العام لمعدل تضخم أسعار المستهلك (نهاية الفترة) في اليمن هو التصاعد المستمر منذ عام 2008 حتى الآن، وكان أعلى من متوسط التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي العالم. وفي عام 2017، قدر معدل التضخم في اليمن بحوالي 15%[2].

الشكل(8): تضخم أسعار المستهلك، نهاية الفترة (التغير السنوي%)

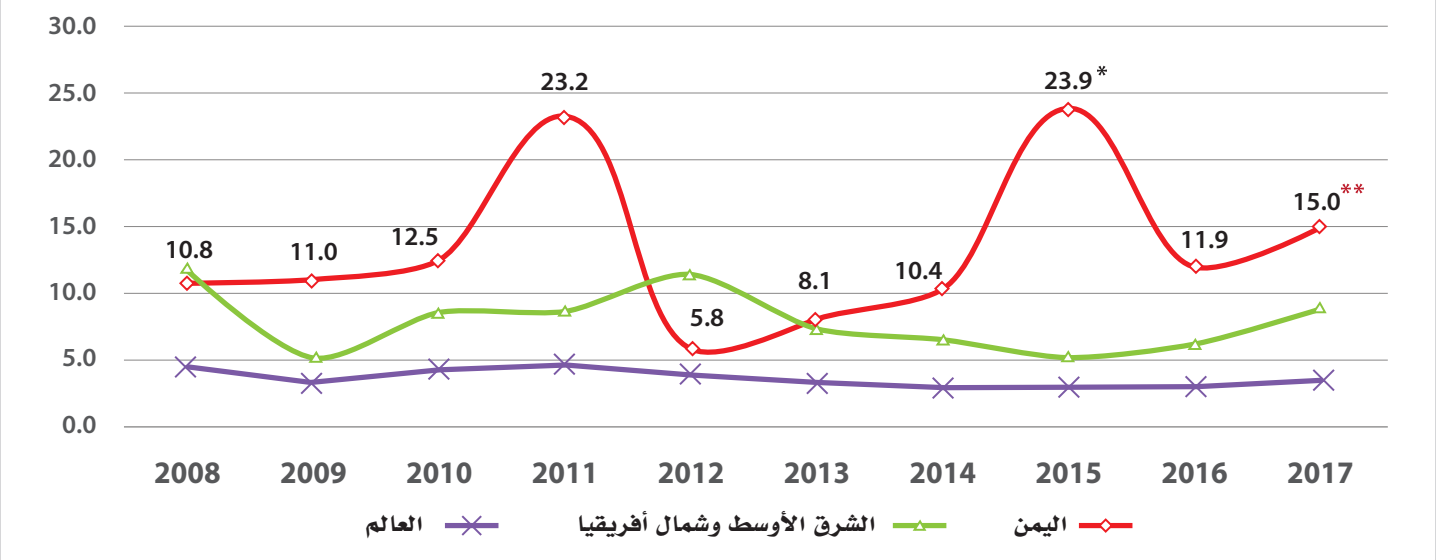

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، معدل تضخم أسعار المستهلك، ديسمبر 2016. ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، توقعات التضخم لعام 2017.

قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي: *http://www.imf.org/external/datamapper/PCPIEPCH@WEO/MEQ*

* متوسط التضخم عام 2015 يقدر بحوالي 30%. ** تقديرات

ويؤكد الشكل رقم (9) والجدول رقم(2) تعرض المواطن اليمني لموجات تضخم شديدة وارتفاع كبير في أسعار سلع ضرورية بما فيها الغذاء خلال الفترة ديسمبر 2014 - يونيو 2017. لقد ارتفع معدل التضخم التراكمي للغذاء والمشروبات بحوالي 38.7% في اليمن خلال تلك الفترة بينما انخفض نفس المؤشر في العالم بحوالي 4.5%[13]. وجاءت هذه الارتفاعات السعرية رغم الأجواء الانكماشية التي تخيم على الاقتصاد اليمني. ويعود ذلك بدرجة رئيسة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار، وتقييد الواردات وزيادة رسوم التأمين على البواخر الناقلة وتأخرها أسابيع حتى يؤذن لها بالدخول من قبل قوات التحالف. وكذلك، عوائق النقل الداخلي والازدواج الجمركي وضعف الرقابة على الأسعار المحلية. مما دفع بالمزيد من السكان إلى دائرة الفاقة والحرمان.

الجدول(2): معدل التضخم التراكمي (ديسمبر 2014 - يونيو 2017)

الغذاء والمشروبات	↑ 38.7%
الملابس والأحذية	↑ 42.8%
الصحة والخدمات الصحية	↑ 62.1%
السكن ومستلزماته(ج)	↑ 62%
التعليم ومستلزماته	↑ 14.9%
النقل ومستلزماته	↑ 53.3%
الكهرباء والغاز والوقود	↑ 88.1%

الشكل(9): الرقم القياسي لأسعار الغذاء والمشروبات في اليمن والعالم خلال ديسمبر 2010 - يونيو 2017

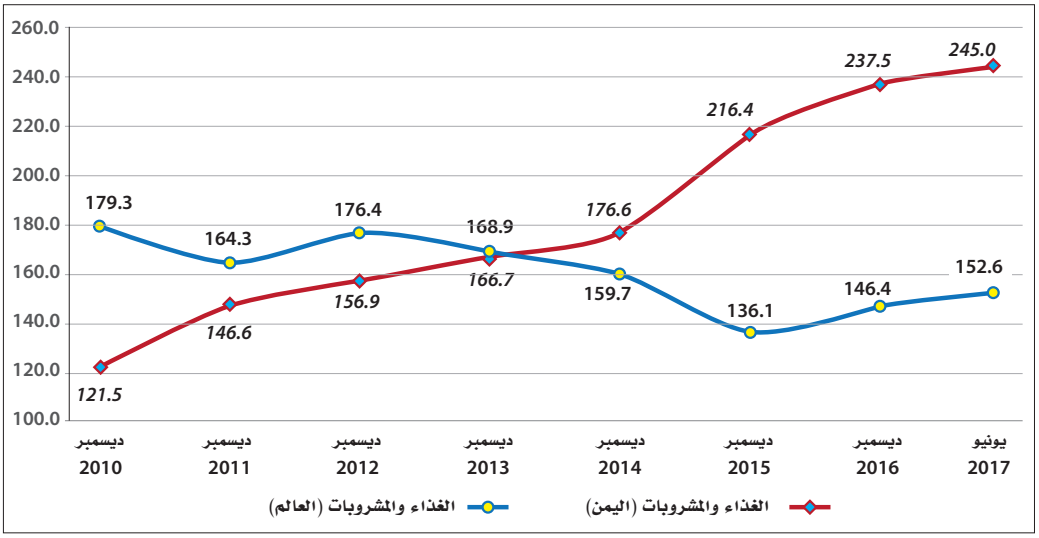

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، معدل تضخم أسعار المستهلك، يونيو 2017.

World Food Prices: *http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=food-and-beverage-price-index&months=120*

(ج) الارتفاع في الرقم القياسي للسكن ومستلزماته لا يعود إلى زيادة أسعار إيجارات المساكن التي ظلت شبه ثابته على المستوى الوطني للفترة 2014 - يونيو 2017، وإنما يعود إلى زيادة أسعار بنود أخرى هي الصيانة والإصلاح والكهرباء والغاز والوقود وشرائح المياه.

ثانياً: الوضع الاجتماعي والإنساني:

• أكبر أزمة أمن غذائي من صنع الإنسان في العالم:

يواجه اليمنيين اليوم أكبر أزمة للأمن الغذائي من صنع الإنسان في العالم، فحوالي 17.8 مليون يمني – 6 من كل 10 يمنيين – يعانون انعدام الأمن الغذائي ويكافحون لإطعام أنفسهم غير متأكدين من أين ستأتي وجباتهم القادمة[5]. ومن بين هؤلاء، حوالي 8.4 مليون شخص (2 مليون رجل و 1.9 مليون امرأة و 2.3 مليون أولاد و 2.2 مليون بنات) يعانون من انعدام شديد في الأمن الغذائي بزيادة بلغت 24% عن نوفمبر 2016[5]. ويعزي ذلك ضمن عوامل أخرى إلى التصاعد الكبير في أسعار الغذاء والوقود والمياه والدواء بالتزامن مع فقدان الدخول (بما في ذلك مرتبات موظفي الدولة)، والنزوح القسري لملايين المواطنين. وكذلك، انهيار الخدمات العامة. ومع طول فترة الحرب نفدت مدخرات معظم المواطنين وتضررت سبل عيشهم، مما جعلهم عرضة لخطر المجاعة. وهذا يستدعي مساعدة إنسانية عاجلة لإنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش.

وفي ذات الوقت، يواجه اليمن واحداً من أعلى معدلات سوء التغذية في العالم حيث يصنف ضمن أسوء 7 دول على خارطة سوء التغذية في العالم. لقد أشارت نتائج التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية المنفذ في 18 محافظة في نوفمبر 2016 إلى **تجاوز مؤشر سوء التغذية الحاد (الهزال) في ثلاث محافظات (الحديدة وحضرموت وأبين) عتبة الطوارئ (15%) حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية بينما بلغ سوء التغذية المزمن (التقزم) مستويات حرجة متجاوزاً 40% في 12 محافظة من أصل 18 محافظة شملها المسح**[14] (الشكل10).

الشكل(10): سـوء التغذية الحاد الكلي (الهزال) بين الأطفال تحت خمس سنوات حسب المحافظة

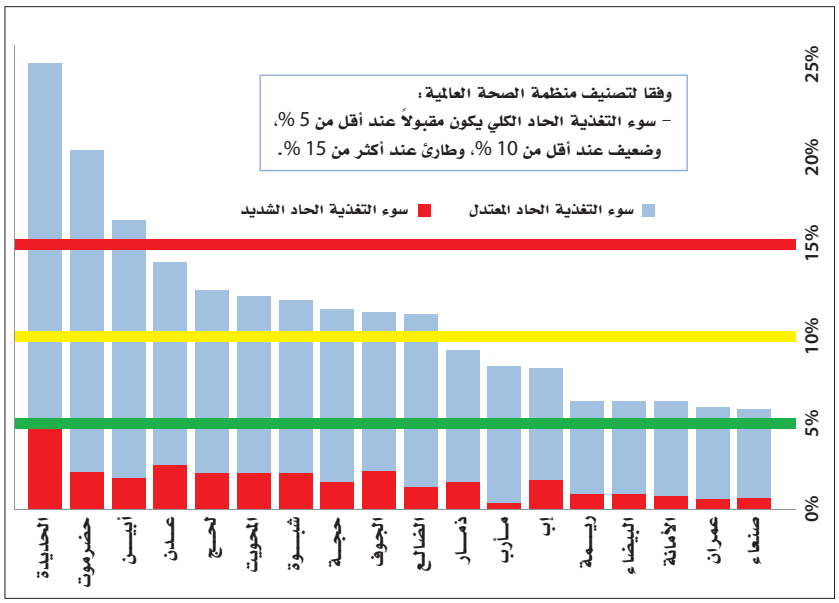

Source: EFSNA 2016

إن سوء التغذية آخذ في التزايد كل يوم، فوفقاً لوثيقة الاحتياجات الإنسانية الصادرة عن أوتشا (OCHA) في ديسمبر 2017، فإن نحو 1.8 مليون طفل و1.1 مليون امرأة حامل أو مرضعة يعانون من سوء التغذية الحاد (الشكل11). ويواجه حالياً ما مجموعه 107 من أصل 333 مديرية مخاطر متزايدة بالانزلاق إلى المجاعة، بزيادة قدرها 13% منذ أبريل 2017. وتزيد سوء التغذية من احتمالات تعرض الأطفال للوفاة، كما تؤثر سلباً على نمو الأطفال وقدراتهم العقلية، وبالتالي إنتاجيتهم ودخلهم المستقبلي. ولذلك، بات سوء التغذية خطراً محدقاً بحياة الأطفال اليمنيين.

الشكل(11): سوء التغذية الحاد وتوزيع الاشخاص المحتاجين حسب الحالة

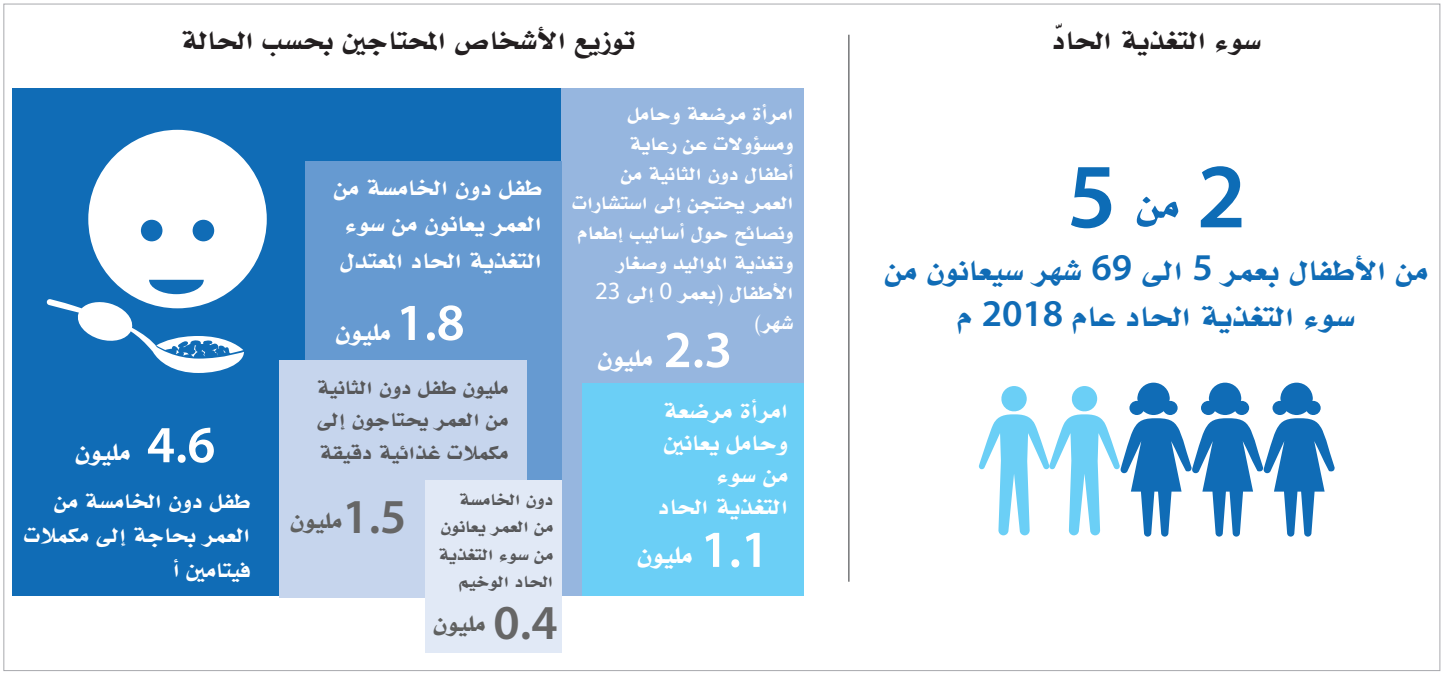

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الانسانية في اليمن، نظرة عامة على الاحتياجات الانسانية، ديسمبر 2017.

• التعليم:

إن التعليم هو مفتاح الدخول إلى مستقبل أفضل لملايين الأطفال اليمنيين، ويمثل أحد أقوى الأدوات لتقليل احتمالات نشوب الصراعات، وزيادة المناعة ضد الأزمات. لكن العام الدراسي 2018/2017 بدأ متأخراً في أكثر المحافظات ومحفوفاً بتحديات هائلة على رأسها أزمة المرتبات التي أثرت سلبياً على استمرارية وجودة مخرجات التعليم وتركت الجزء الأكبر من المعلمين في أكثر المحافظات بدون مرتبات منذ أكتوبر 2016 (الشكل 12). ولذلك فإن 4.1 مليون طفل في عمر المدرسة (منهم 523,646 نازحين داخلياً) في حاجة إلى مساعدة لضمان استمرار تعليمهم.

وبفعل تداعيات الحرب الجارية، تعرضت 1,842 من أصل 15,826 مدرسة في عموم البلاد للأضرار المادية أو استخدمت ثكنات للمسلحين ولإيواء النازحين حتى سبتمبر 2017. وهذا يُصعب خلق فضاءات آمنة للتعلم مؤثراً على تعليم 1.5 مليون طفل (منهم 46% بنات) خلال أوقات متفاوت (الشكل 12). وتركزت 62.3% من المدارس المتأثرة في خمس محافظات هي: تعز، صعدة، الأمانة، ذمار، وحجة على التوالي (الشكل 12). وقدر البنك الدولي تكلفة إعادة بناء المدارس المتضررة بحوالي 1.5 مليار دولار منها 928 مليون دولار تكلفة إعادة بناء 232 مدرسة مدمرة كلياً[16].

إن التعليم أولوية غير قابلة للتأجيل حتى أثناء الحروب والنزاعات، فبقاء الأطفال في المدرسة يجعلهم أقل عرضة لمخاطر عمالة الأطفال والزواج المبكر أو الانخراط في القتال. ومع ذلك، تم استلام 7.3 مليون دولار فقط من التمويل المطلوب (36.5 مليون دولار) للتعليم في خطة اليمن للاستجابة الانسانية المعدلة 2017[6]. مما يجعل مزيد من الأطفال عرضة للتسرب من التعليم في بلد يرزح حوالي 2 مليون من اطفاله خارج النظام التعليمي[7]. وبدون معالجات عاجلة لتلك التحديات وحشد التمويل المطلوب للتعليم (وخاصة تغطية مرتبات المعلمين والحد الأدنى من نفقات التشغيل)، فسيكون مستقبل جيل كامل من الأطفال اليمنيين في خطر. وتقدر خطة الاستجابة الانسانية 2018 احتياجات التعليم بحوالي 53.4 مليون دولار.

الشكل(12): المدارس المتضرر من الحرب حسب المحافظات حتى سبتمبر 2017، ومستوى دفع مرتبات المعلمين

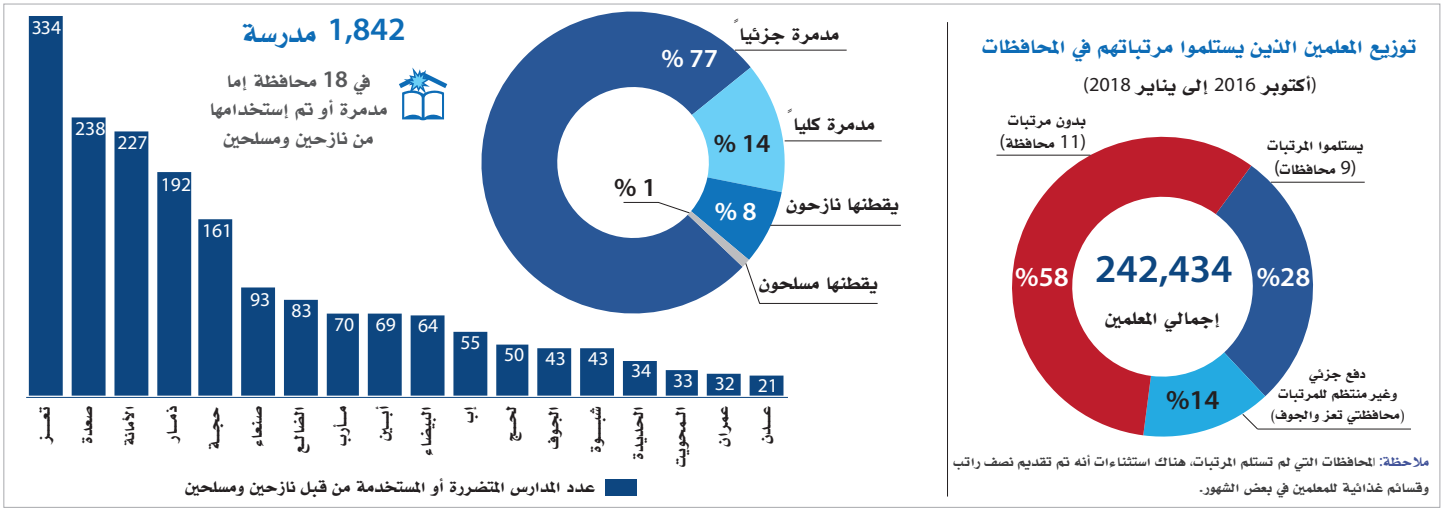

Source: MOPIC, Schools Database, 2017.

المصدر: أوتشا، نظرة عامة على الاحتياجات الانسانية، ديسمبر 2017.

• انهاك النظام الصحي:

يعد القطاع الصحي في اليمن من القطاعات الأكثر هشاشة في البلاد حيث أظهرت نتائج تقييم وضع الخدمات الصحية المنفذ في 16 من أصل 22 محافظة عام 2016 بأن النظام الصحي كان يعمل بأقل من نصف طاقته، فمن أصل 3,507 مرفق صحي وجد حوالي 45% فقط تعمل بطاقتها الكاملة، بينما 38% كانت تعمل جزئياً، و17% لا تعمل كلياً بسبب الأضرار التي خلفتها الحرب في 274 مرفقاً صحياً، ونقص العاملين الصحيين وشحة الوقود والأدوية وقلة الإمدادات الطبية[17]. وكان 43% فقط من المرافق الصحية العاملة يتوفر لديها خدمات مكتملة لمعالجة الأمراض المعدية بينما 40% من المرافق العاملة توفرها جزئياً و17% لا توفر تلك الخدمات كلياً. وهذا يؤكد أن النظام الصحي كان على حافة الانهيار حتى قبل أزمة السيولة وتفشي وباء الكوليرا[17].

الشكل(13): توزيع المرافق الصحية بحسب جاهزيتها لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين

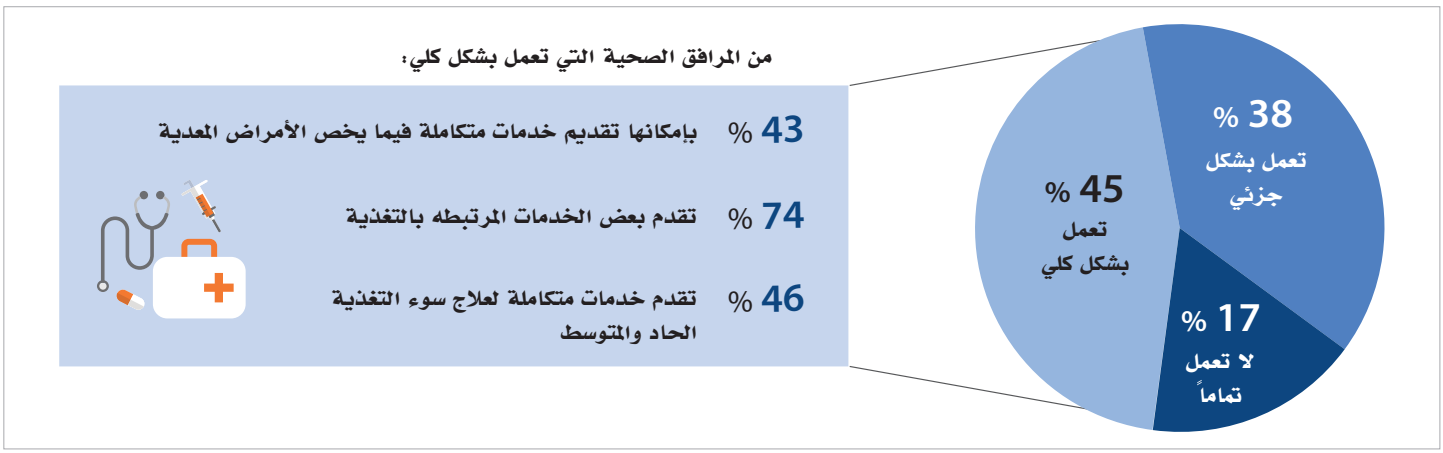

Source: Ministry of Public Health and Population and WHO, Service Availability and Health Facilities Functionality in 16 Governorates: Final Report, October 2016.

ومنذ نهاية عام 2016، تسارعت وتيرة انهيار قطاع الصحة العامة متأثراً بغياب تكاليف التشغيل وأزمة مرتبات العاملين الصحيين، بالتزامن مع صعوبة تحمل معظم السكان التكاليف العالية للخدمات الصحية المقدمة من القطاع الخاص. وزاد من تفاقم الوضع تفشي وباء الكوليرا الذي أصاب 1,019,044 حالة يشتبه إصابتها بالكوليرا وقتل 2,237حالة وفاة مرتبطة بها منذ بدء الموجة الثانية في 27 أبريل 2017 وحتى 31 ديسمبر 2017، منتشراً في 22 من أصل 23 محافظة يمنية وفي 305 من أصل 333 مديرية[8]. وأعُلنت حالة الطوارئ في 14 مايو 2017، لتظهر بجلاء عجز النظام الصحي في البلاد على احتواء هذه الكارثة الصحية غير المسبوقة. وسُجل 45.6% من مجموع الحالات المشتبه بها في محافظات الحديدة وأمانة العاصمة وحجة وعمران[8]. وشكل الأطفال تحت سن 5 سنوات ما يقارب الثلث (28.6%) من إجمالي الحالات المشتبهة[8]. وترتفع احتمالات تفشي الوباء مع تدهور أنظمة المياه والصرف الصحي والخدمات وضعف ممارسات النظافة الصحية. ويحتاج حوالي 11.3 مليون شخص في 168 مديرية إلى تدابير التأهب لحالات الطوارئ والتدابير الوقائية لتجنب احتمالات عودة تفشي الوباء عام 2018[5].

ومن جهة أخرى، لا تزال التغطية الروتينية للتحصين منخفضة حيث بلغت 68% للجرعة الثالثة من اللقاح خماسي التكافؤ؛ و47% للجرعة الثانية للحصبة والحصبة الألمانية حتى سبتمبر 2017[5]. وهذا يزيد الضغط على الشركاء في المجال الإنساني لسد الفجوة العميقة في الوضع الصحي.

الشكل(14): المنحنى الوبائي للكوليرا على المستوى الوطني

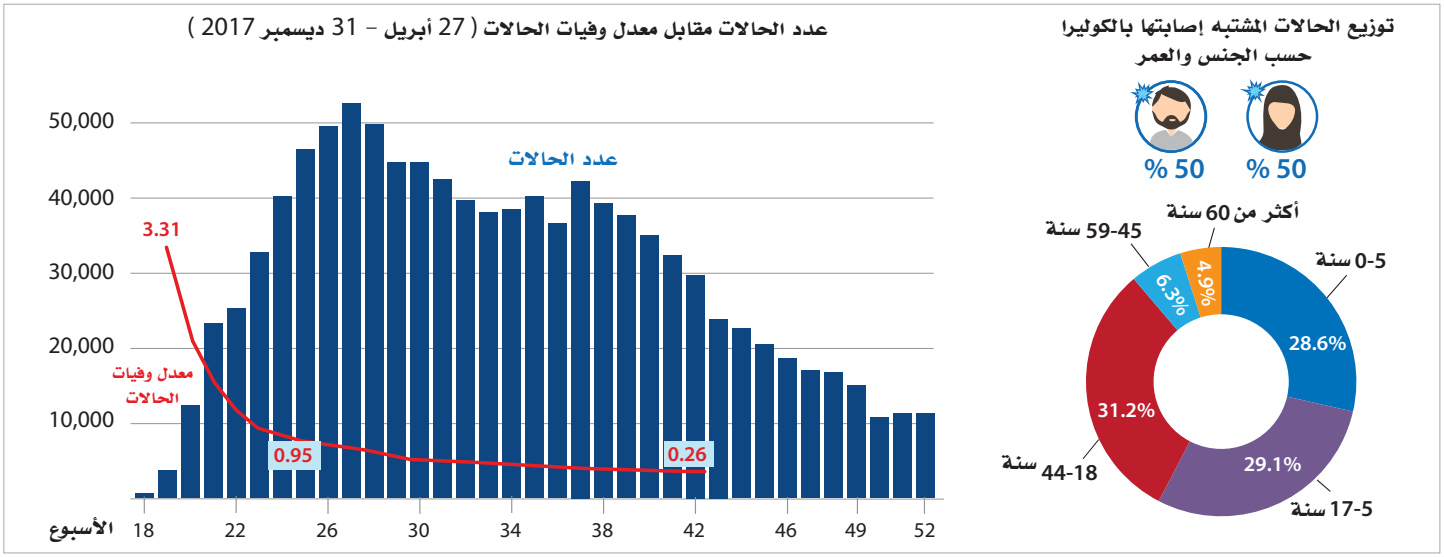

المصدر: منظمة الصحة العالمية، النافذة الخاصة بالاستجابة لوباء الكوليرا في اليمن، النشرة الوبائية الاسبوعية حتى 31 ديسمبر 2017.

• الحماية الاجتماعية:

قادت الحرب الجارية إلى تقليص فرص العمل والدخل وتصاعد متواصل في أسعار المستهلك ومحدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وللأسف، في حين ارتفع أكثر عدد المحتاجين للحماية والمساعدة، أصبح نظام الحماية الاجتماعية عاجزاً عن القيام بوظائفه المرجوة متأثراً بالأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد. لقد توقف صندوق الرعاية الاجتماعية عن دفع الإعانات النقدية لحوالي 1.5 مليون حالة من الفئات الأشد ضعفاً وحرماناً (منهم 45% نساء) منذ بداية عام 2015 بسبب أزمة المالية العامة. وتراجع بصورة ملحوظة دور الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة في الحماية الاجتماعية خلال عامي 2015-2016 نتيجة محدودية دعم المانحين [د].

الشكل(15): استثمارات صناديق التقاعد في السندات الحكومية وأذون الخزانة في ديسمبر 2016

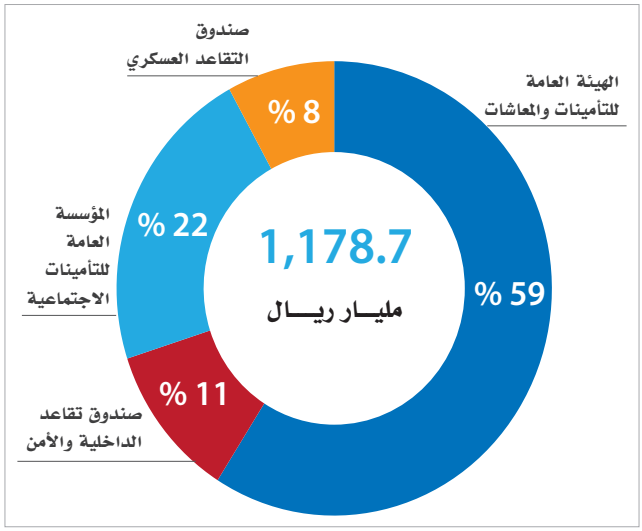

المصدر: البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2016.

واستجابة للأزمة الإنسانية الخانقة في اليمن، قدم البنك الدولي بدء من أواخر 2016 دعماً سخياً لكل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة بلغ إجمالاً 285 مليون دولار، مما مكنهما من استعادة انشطتهما.كما قدم أيضاً 200 مليون دولار من خلال منظمة اليونيسف لبرنامج التحويلات النقدية الطارئة تغطي فترة 6 أشهر. ويجري تنفيذ المنحة على دفعتين ربعيا: في الأولى: تم دفع مبلغ الاعانات النقدية نهاية عام 2017، واستفاد منها أكثر من 1.3 مليون حالة في جميع المحافظات اليمنية. والدفعة الثانية: يخطط أن يبدأ صرفها في فبراير 2018. ولتعزيز آليات الحماية الاجتماعية في اليمن، من المهم استدامة دعم المانحين لبرامج الحماية الاجتماعية مع زيادة مبلغ الدعم ونطاق المستفيدين وتفعيل صندوق الرعاية الاجتماعية.

(د) تعتمد مصادر تمويل كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة بدرجة رئيسية على دعم المانحين. وكانت الموازنة العامة قبل الحرب تغطي المساهمة الحكومية (نسبة صغيرة). وأثناء فترة الحرب، توقف التمويل من الموازنة العامة لكلا البرنامجين.

وقبل أن تتعافى برامج شبكة الأمان الاجتماعي، ظهرت أزمة صناديق التأمينات الاجتماعية التي تركت 41% من أصل 124,051 متقاعد في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بدون معاشات منذ مارس 2017[9] (الشكل 16). وبالنسبة للمتقاعدين في صندوق تقاعد الداخلية والأمن وصندوق التقاعد العسكري، فإنهم أيضاً بدون معاشات منذ شهور. لقد وضعت صناديق التقاعد جل استثماراتها في السندات الحكومية التي بلغت 1,178.7 مليار ريال حتى ديسمبر 2016، ومنها 699.8 مليار ريال للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مثلت 95.5% من إجمالي استثمارات الهيئة[4] الشكل(15). لكن صناديق التقاعد لم تتمكن من تحصيل عوائد استثماراتها المالية في السندات الحكومية بسبب أزمة السيولة، وأيضاً لم تتمكن من تحصيل الاشتراكات على مرتبات موظفي الدولة بسبب أزمة المرتبات. وهذا يزيد من تفاقم الأزمة الانسانية في البلاد.

الشكل(16): العدد التراكمي للمتقاعدين في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات الذين استلموا ولم يستلموا المعاشات حسب المحافظة عام 2017

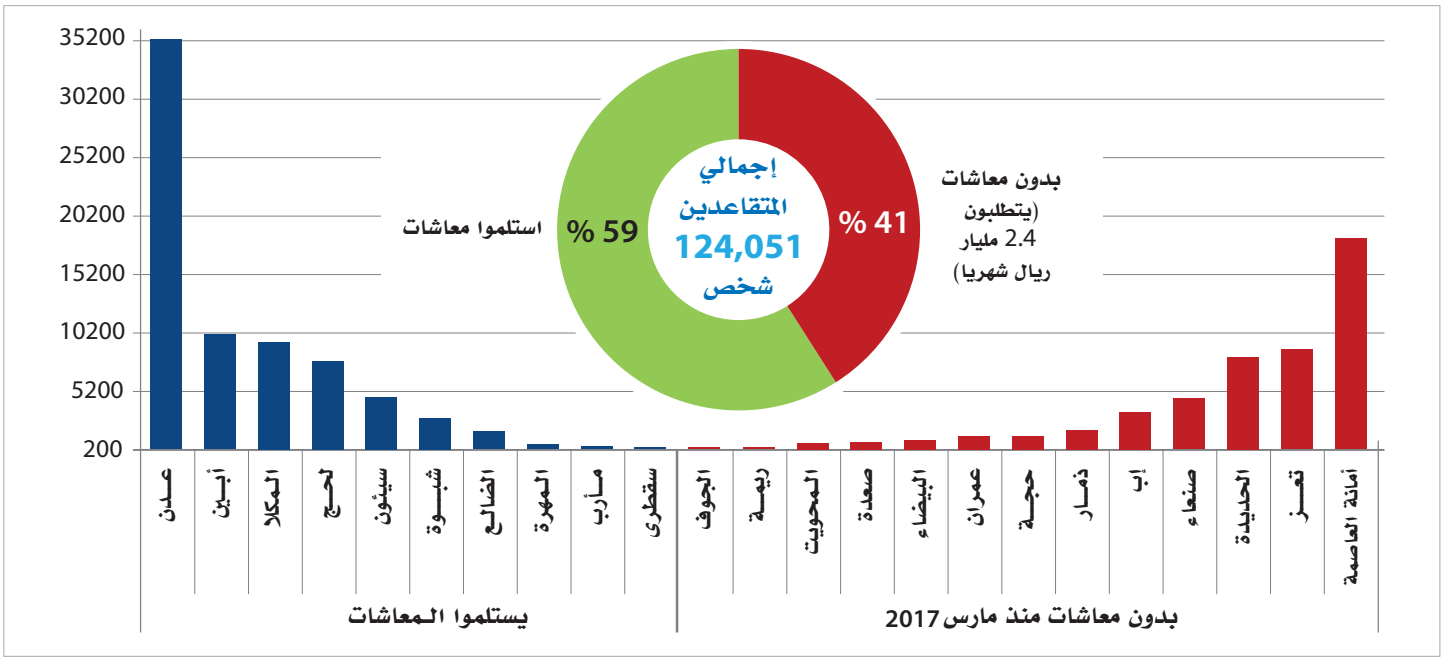

المصدر: الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، 2017.

• تنامي الاحتياجات الإنسانية:

إن الأوضاع الإنسانية المأساوية أصلاً تتجه نحو الأسوأ كل يوم بسبب تداعيات الحرب الجارية حيث قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الانسانية في ديسمبر 2017 أن 22.2 مليون شخص يحتاجون إلى نوع ما من المساعدات الإنسانية في اليمن (بزيادة 3.4 مليون شخص عن نوفمبر 2016) منهم 11.3 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة [5].

وحتى 1 سبتمبر 2017، قُدر إجمالي الأشخاص النازحين داخلياً والعائدين إلى منازلهم بحوالي 3 مليون شخص، يشكلون 10.3% من إجمالي السكان، منهم حوالي 2 مليون شخص ما زالوا نازحين داخلياً، ونصفهم (50%) نازحين في أربع محافظات فقط: حجة وتعز وأمانة العاصمة وعمران[19]. ويعاني النازحين الكثير من المصاعب بما فيها فقدان سبل كسب الرزق ويكونون أكثر عرضة للإصابة بالأوبئة وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتبين الشواهد المستمدة من الواقع أن النساء والأطفال يعانون أشد المعاناة ويتحملون عبئاً غير متكافئ بسبب النزوح حيث يشكلون حوالي ثلاثة أرباع النازحين والعائدين.

ومن جانب أخر، خلفت الحرب الجارية في البلاد ما لا يقل عن 62,052 قتيل وجريح منهم 14.9% قتلى حتى 31 ديسمبر 2017[18]. ومع أن هذه المعلومات تستند على تقارير المرافق الصحية، فإن مما لا شك فيه أن الأرقام الفعلية للقتلى والجرحى أكبر مما يظهره الشكل (17) بسبب تعطل كثير من المرافق الصحية وعدم وجود قاعدة بيانات رسمية شاملة لضحايا الحرب.

الشكل(17): اعدد الإصابات (قتلى وجرحى) حسب التقارير من المرافق الصحية شهريا

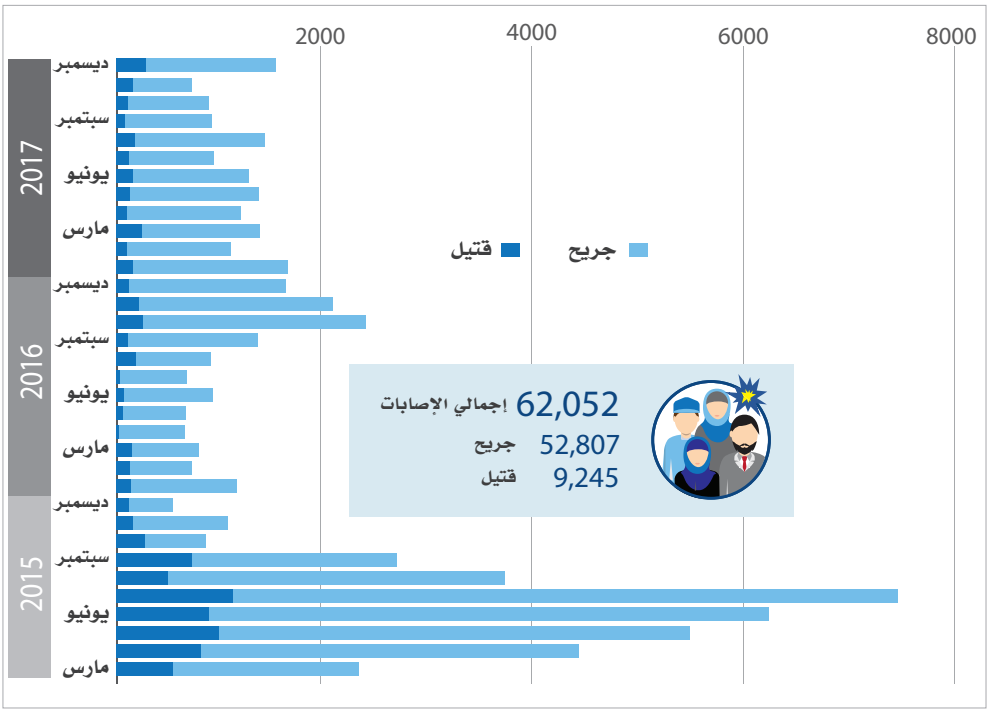

Source: OCHA, Yemen: Humanitarian Response Plan 2018, January 2018.

الجدول(3): السكان المحتاجين إلى نوع ما من المساعدة الإنسانية في اليمن حسب القطاع (مليون شخص)

القطاع	ديسمبر 2014	ديسمبر 2017	معدل التغير%	القطاع	ديسمبر 2014	ديسمبر 2017	معدل التغير%
الأمن الغذائي والزراعة	10.6	17.8	67.9	الحماية	-	12.9	-
الصحة	8.4	16.4	95.2	التعليم	1.1	4.1	272.7
المياه والصرف الصحي والنظافة	13.4	16	19.4	المـــأوى	0.55	5.4	881.8
التغذية	1.8	7.02	290.0	اللاجئين والمهاجرين	0.91	0.17	81.3 -

Source: - OCHA, Yemen HNO 2018, December 2017. - OCHA, Yemen HNO 2015, December 2014.

ثالثاً: سيناريوهات النمو الاقتصادي والتضخم عام 2018:

السيناريو الأول: تحقيق السلام 2018:

يعتمد هذا السيناريو على الافتراضات الآتية:

1 - التوصل لتسوية سياسية سريعة عام 2018، وتحقيق تحسن تدريجي في الاستقرار السياسي والأمني في مختلف المحافظات.

2 - معالجة أزمة السيولة النقدية، وبالتالي، زيادة الطلب الكلي وتحريك عجلة الأنشطة الاقتصادية.

3 - تغطية النفقات العامة الضرورية وخاصة انتظام دفع مرتبات موظفي الدولة والتحويلات النقدية للفقراء ونفقات تشغيل الخدمات الاجتماعية الأساسية، من خلال الإيرادات النفطية والضريبية ودعم المانحين.

4 - استئناف صادرات النفط والغاز وإزالة القيود على حركة التجارة الخارجية.

5 - توفر الوقود وغاز الطبخ والغذاء والدواء بأسعار مناسبة.

6 - عودة التيار الكهربائي من الشبكة العامة.

7 - تدفق تدريجي للمنح والمساعدات الخارجية للأغراض الإنسانية وإعادة الإعمار.

8 - تحسن الثقة في الجهاز المصرفي والعملة الوطنية.

9 - وضع الترتيبات الفنية والمؤسسية لبرامج إعادة الإعمار.

الشكل(18): توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثناء الحرب أو السلام عام 2018 (%)

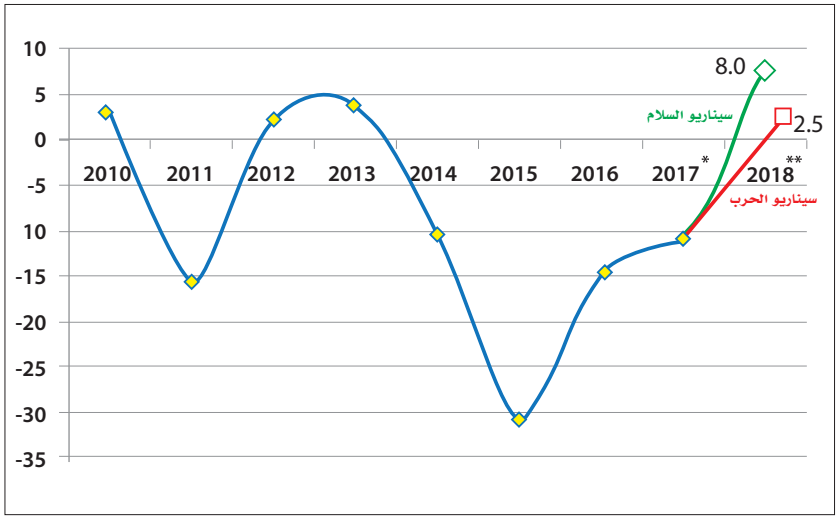

* تقديرات ** توقعات

السيناريو الثاني: استمرار الحرب 2018:

يعتمد هذا السيناريو على الافتراضات الآتية:

1 - استمرار الحرب دون التوصل لتسوية سياسية عام 2018.

2 - شحة السيولة المتاحة للموازنة العامة، وعدم انتظام دفع مرتبات موظفي الدولة والنفقات الضرورية الأخرى وتمويلها جزئياً من خلال الإصدار النقدي الجديد.

3 - محدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في التعليم والصحة والمياه.

4 - غياب التيار الكهربائي من الشبكة العامة في معظم مناطق البلاد.

5 - اقتصار المنح والمساعدات الخارجية بدرجة رئيسية على الجانب الإنساني.

6 - شحة النقد الأجنبي، وصعوبة تمويل واردات السلع الأساسية كلياً عند سعر صرف رسمي ثابت. مما يزيد الضغوط على سعر الصرف.

7 - تعثر حركة التجارة الخارجية، واستمرار أسعار سلع الوقود والغذاء والدواء عند مستويات مرتفعة.

8 - ورغم كل ما سبق، يتوقع أن الانكماش الاقتصادي قد وصل إلى القعر عام 2017. وسيبدأ الاقتصاد باستيعاب الصدمة والتكيف تدريجياً بما يسمح بتحقيق نمو موجب محدود جداً مدفوعاً بتحسن المساعدات الخارجية، ودفع مرتبات موظفي الدولة جزئياً. كما يتوقع وجود رؤية أفضل لدى الحكومة والمانحين للتخفيف من الأزمة الاقتصادية والإنسانية.

الشكل(19): توقعات معدل تضخم أسعار المستهلك (نهاية الفترة) أثناء الحرب أو السلام عام 2018 (%)

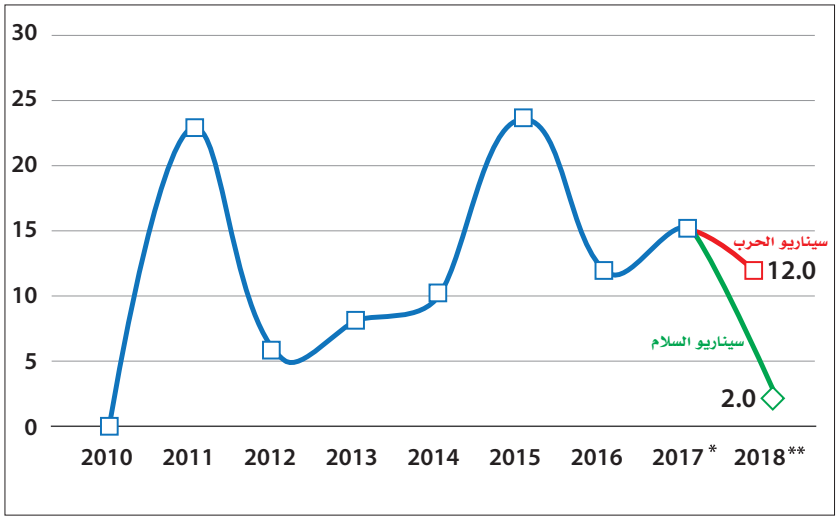

* تقديرات ** توقعات

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية:

1. الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية 2016. ومعدل تضخم أسعار المستهلك، يونيو 2016. وتقديرات الفقر لعام 2017.
2. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقديرات وتوقعات الناتج المحلي الإجمالي والتضخم لعامي 2017 و2018.
3. وزارة المالية، احصاءات مالية الحكومة، 2016.
4. البنك المركزي اليمني، البيانات الشهرية لسعر الصرف خلال 2015-2017. وبيانات الدين العام حتى ديسمبر 2016.
5. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الانسانية في اليمن، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية للأعوام 2014 و2018، ديسمبر 2014 وديسمبر 2017.
6. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الانسانية في اليمن، مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية المعدلة لليمن حتى نهاية 2017، ديسمبر 2017.
7. منظمة اليونيسف، تقرير الوضع الإنساني في اليمن، ديسمبر 2017.
8. منظمة الصحة العالمية، النافذة الخاصة بالاستجابة لوباء الكوليرا في اليمن، النشرة الوبائية الاسبوعية حتى 31 ديسمبر 2017.
9. الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، 2017.

2- المراجع الانجليزية:

10. IMF Data Mapper, GDP Per Capita:

http://www.imf.org/external/datamapper/NGDPDPC@WEO/MEQ/MENA/EGY/SDN/YEM/LBY/TUN/WEOWORLD

11. Almounsor, Abdullah, 2010, Inflation Dynamics in Yemen: An Empirical Analysis, IMF Working Paper WP/10144/ (Washington: International Monetary Fund).

12. IMF Data Mapper, CPI:

http://www.imf.org/external/datamapper/PCPIEPCH@WEO/MEQ

13. World Food Prices:

http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=food-and-beverage-price-index&months=120

14. WFP et al., Emergency Food Security and Nutrition Assessment (EFSNA), November, 2016.

15. MOPIC-Yemen, Number of Teachers Affected: 2015- 2016 Schools Database, 2017.

16. World Bank, Toward Blueprint for the Recovery and Reconstruction of Yemen, May 2017.

17. Ministry of Public Health and Population and WHO, Service Availability and Health Facilities Functionality in 16 Governorates: Final Report, October 2016.

18. OCHA, Yemen: Humanitarian Response Plan 2018, January 2018.

19. IOM, Task Force on Population Movement, Yemen, 16th Report, October, 2017.

معلومات الإتصال:

لمزيد من المعلومات حول موضوعات النشرة، يمكن التواصل مع: أ.عبدالمجيد البطلي
البريد الإلكتروني: aalbataly@gmail.com موبايل: +967771555730
www.mpic-yemen.org